

**حسام الدين جمعة ودوره في مجلس النواب
العراقي (١٩٤٨ - ١٩٥٨)**

هشام صالح شذر
أ.م.د. فهد امسلم زغير
الجامعة المستنصرية / كلية التربية / قسم التاريخ

Hushamsaleh72@gmail.com

حسام الدين جمعة ودوره في مجلس النواب العراقي (١٩٤٨ - ١٩٥٨)

هشام صالح شذر

أ.م.د. فهد امسلم زغير

المقدمة :

ظهرت التجربة النيابية في العراق في السنوات الاخيرة من عمر الدولة العثمانية عندما اقر الدستور الذي صدر عام ١٨٦٧ برلماناً^(١) مكونا من مجلسين هما مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان الذي مثل العراق فيه ستة اعضاء^(٢) الا ان تلك التجربة كانت قصيرة بعد ان قرر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٨٧٨ تعطيل البرلمان والدستور اذ بقي معطلا مدة ثلاثون عاماً^(٣)، نصحه بعض اصدقائه المقربون وهم جميل المدفعي ومصطفى العمري بالترشح الى عضوية مجلس النواب فترشح عن لواء ديالى^(٤) واستطاع الفوز بعضوية المجلس لاول مرة في الدورة الانتخابية الثانية عشر التي جرت انتخاباتها في عهد حكومة السيد محمد الصدر وذلك بعد ان صدر قانون التعديل الاول لقانون انتخاب النواب المرقم ١١ لسنة ١٩٤٦^(٥) الذي اجرته وزارة توفيق السويدي الثانية، بدأت هذه الدورة اجتماعاتها باجتماع غير اعتيادي في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٤٨ وانتهى في الثلاثين من حزيران ١٩٥٢^(٦)، اعيد انتخاب (حسام الدين جمعة) في الدورة الانتخابية الثالثة عشر التي بدأت اجتماعاتها في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣ وانتهت في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٥٤ حيث حل المجلس للبدأ في انتخاب مجلس جديد^(٧) وكان قد شغل فيها منصب وزارة الداخلية كما بينا ذلك في الفصل الثاني فضلا عن دوره النيابي كنائبا عن لواء ديالى، ولم يشترك (حسام الدين جمعة) باي لجنة من لجان هذه الدورة فقد حتم قانون انتخاب مجلس النواب "على ان لا يكون الوزير عضوا في اية لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس"^(٨).

قسم البحث الى مقدمة وعدة نقاط تناولت جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وخاتمة وقد ضمت ثنايا البحث العديد من المواضيع التي كان لها تأثيراً مباشراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

Abstract

The parliamentary experience in Iraq has emerged in recent years From the age of the Ottoman Empire when it approved the constitution, which was issued in 1867 Parliament . Consisting of two chambers - the Senate and the Council of Envoys In which Iraq represented six members , But that experience was short after the Ottoman Sultan decided Abdul Hamid II on the twenty-third of

November 1878 Disrupting the parliament and the constitution, which has been suspended for thirty years .

The pages of the research confirmed that Hussam al-Din Jumaa devoted much of his time to studying the laws and regulations that were in the public interest, and was often fighting in the parliament to approve the laws that would raise the level of living for the layers of society as well as lift them.

He was credited with turning Muqdadia into a district and the consequent increase in the level of services there. (Hossam Eddin Juma) to increase the salaries of police officers because of the difficulties they face and make them parallel to what Maitqadh associate police in neighboring countries. It was a strong demand for housing for the population of the poor because of this layer of poverty and continued exposure to floods as a result of their housing in low areas.

١ - موقف (حسام الدين جمعة) من تحويل ناحية المقدادية الى قضاء

في الجلسة الخامسة التي عقدت في الثامن من تموز ١٩٤٨^(٩) وجه (حسام الدين جمعة) سؤالا الى وزير الداخلية مصطفى العمري حول اعادة ناحية المقدادية^(١٠) الى قضاء ذاكرا فيه "ان وزارة الداخلية تقدر ما لناحية المقدادية من الاهمية في كافة النواحي الادارية والمالية والعمرائية وتتميز هذه الناحية بكثرة نفوسها وسعة مساحتها والعدد الكبير من القرى والمضافات الملحقة بها وسبق ان جعلت هذه الناحية قضاء مرتين ثم اعيد تشكيلها ناحية في وقت لم يكن للحكومة النفوذ والسيطرة الكافيتين فهل فكرت وزارة الداخلية في اعادة تشكيلها قضاء"^(١١) ، وبين ان ناحية المقدادية قد زادت اهميتها للزيادة السكانية التي حصلت وهذا الوضع يؤهلها ان تكون قضاء نظرا لما تتمتع به من مزايا اجتماعية ، وبالرغم من ان (حسام الدين جمعة) كرر سؤاله مرات عدة في هذه الجلسة الا ان وزير الداخلية لم يجب عليه^(١٢) ، وقد اثمرت جهود (حسام الدين جمعة) في مجلس النواب الذي وافق باغلبية الاصوات وصدرت الارادة الملكية بتحويلها الى قضاء في عام ١٩٥٠^(١٣) .

كان فلاحى القضاء يعتمدون على نهر المقدادية في سقي مزروعاتهم الا انه اصبح عرضه للترسبات الطينية فشكى اهالي المقدادية الى (حسام الدين جمعة) معلنين استعدادهم لدفع اجور العمال والآلات لذا خاطب وزير المواصلات والاشغال عبد المهدي المنتكي في الجلسة المنعقدة في الثامن والعشرين من ايار ١٩٥٠^(١٤) متسائلا عن اجراءات الوزارة لاغاثة هؤلاء السكان واستفسر عن سبب عزوف دائرة الري من كرى النهر خلافا لما جرت عليه العادة بالسنوات السابقة من استيفائها لاجور التنظيف بعد المباشرة بالعمل وبين انه كان وسيطا بينهم وبين الدوائر المختصة وطالبهم لمرات عدة لتنظيف النهر من الترسبات الا ان تلك الدوائر لم تلتفت لهذة المطالبات ،وعلل وزير المواصلات والاشغال هذا الخلل بالقول " ان وزارة المالية حتمت بالفترة الاخيرة وجوب استيفاء نفقات التطهير مقدما " و اضاف " على اية حال فان طلب النائب مجاب"^(١٥)

٢- موقف (حسام الدين جمعة) من قانون الصيد

في الجلسة السابعة المنعقدة في الثالث عشر من تموز ١٩٤٨^(١٦) ، وخلال المداولات حول تقرير لجنة الشؤون الداخلية برئاسة (حسام الدين جمعة) في لائحة قانون التعديل الاول لقانون الصيد رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٨^(١٧) ، وضح (حسام الدين جمعة) للمجلس عدم وجود زيادة على رسوم الصيادين وان التعديل الذي اجرتة اللجنة هو تعديلا شكليا بالقول "ان قانون الاسماك قد اقر الرسوم التي يجب استيفائها ومن بين تلك الرسوم هي رسوم الصيد التي صادق عليها مجلس النواب، وعليه يعتبر التعديل تعديلا شكليا ولا يوجب اية رسوم جديدة والغرض منه التوفيق والانسجام بين القانون لا اكثر ولا اقل"^(١٨) ، اذ حدد الرسم بـ (١٠٠) فلس عن كل صياد^(١٩) .

٣- موقف (حسام الدين جمعة) من قانون الاوسمة و الانواط

وفي اثناء مناقشة المجلس للتقرير الذي تقدمت به لجنة الشؤون الحقوقية في لائحة قانون وسام فيصل الاول^(٢٠) تسائل النائب عبد الرزاق الشيلخي^(٢١) ، في الجلسة المنعقدة في العاشر من نيسان ١٩٤٩ "عن الذوات الذين سيمنحون هذه النوط هل هم من العسكريون فقط ام يشمل الجميع"^(٢٢) وبغياب رئيس لجنة الشؤون العسكرية عن هذه الجلسة وضح (حسام الدين جمعة) هذا الغموض كونه كان يحضر معظم مناقشات تلك اللجنة قائلا " احب ان اوضح ان هذا الوسام او النوط هو عام يمنح للمدنيين كما للعسكريين"^(٢٣) ، وقد اقرت هذه اللائحة بعد ان توافقت آراء اغلب النواب للتصويت عليها في نفس الجلسة^(٢٤) .

٤- موقف (حسام الدين جمعة) من قانون الخدمة المدنية

في خضم اجتماعات المجلس ومناقشة النواب للائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة المدنية رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩^(٢٥) التي تقدمت بها لجنة الشؤون المالية في الجلسة السابعة والعشرين بتاريخ الخامس والعشرين من نيسان ١٩٤٩^(٢٦) كان (حسام الدين جمعة) من النواب الذين اعترضوا على هذا اللائحة وقد بين وجه اعتراضه على الفرق الكبير في الزيادة بين فئات الموظفين كما اكد في الوقت نفسه بان لا يفهم من كلامه انه يعارض مبدأ الترفيه على الموظفين بل اعترض على الزيادة الطفيفة التي طرأت على رواتب الموظفين البسطاء من الدرجات الدنيا وهي من دينار الى خمسة دنائير وما ستصبح عليه هذه الزيادة بالنسبة للدرجات العليا ذلك بالقول: "ولو رجعنا الى اللائحة ففرق الاخير بين الدرجة الاخيرة للدرجات العليا في قانون الخدمة وهي (٧٠) دينار وبين الراتب المثبت في هذه اللائحة وهو (١١٥) دينار ترى الفرق يبلغ (٤٥) دينار وهذه النسبة لم يسبق لها ان قبلت لان الفرق كبير"^(٢٧) .

ومن الجدير بالذكر ان (حسام الدين جمعة) بين ايضا ورود لائحة الى المجلس مرة ثانية مع اللائحة الاولى ولكنها تاخرت في اللجنة المالية وهي لاستحداث وظيفة نائب الوزير و اشار " لقد خصص لنائب

الوزير في نفس اللائحة راتب (٥٠) دينارا فضلا عن مخصصاته النيابية فاذا جمعناها يبلغ (٩٠) دينارا شهريا اما الموظف الذي سيرفع بموجب هذه اللائحة الى (١١٥) دينار فيصبح نائب الوزير مروؤس له للفرق الذي يلاحظ بين راتبهما فهل يجب ان يكون راتب الرئيس (٥٠) دينار وراتب المروؤس (١١٥) دينارا^(٢٨) ، وطلب اعادة هذه اللائحة الى اللجنة لغرض التدقيق بين الدرجات واعادتها الى المجلس ولكنه اقترح في الوقت نفسه جعل راتب الدرجة الاولى (٩٠) دينار لا اقل ولا اكثر اذا اصرت الحكومة على اللائحة^(٢٩).

ويبدولي ان اعتراض (حسام الدين جمعة) على اللائحة لانها جاءت بالفائدة لفئة من الموظفين وهم الوزراء وكبار المسؤولين السابقين^(٣٠).

ومن الجدير بالذكر ان الكثير من النواب اثنا على كلام (حسام الدين جمعة) واعترضوا على اللائحة واثاروا حولها الشكوك وتساءلوا " في سنة ١٩٤٣ تشكلت لجنة من كبار الموظفين لاعادة النظر في القانون واعقت ذلك لجان استمرت حتى عام ١٩٤٧ فلماذا لم يؤت بتلك اللوائح الى المجلس؟ ربما لانها تتعلق باغلبية الموظفين و تنفيذ الصالح العام فأهملت"^(٣١) ، واثناء القراءة الثانية لهذه اللائحة في الجلسة الحادية والثلاثون التي عقدت في الثلاثين من نيسان ١٩٤٩^(٣٢) كان (حسام الدين جمعة) اول المتكلمين وقدم اقتراحا يتضمن طلب موافقة المجلس لاعادة اللائحة الى اللجنة المالية حيث قال " اقدم اقتراحا بعين المعنى وارجو من الحكومة ان توافق على سحب اللائحة للغرض نفسه واعادتها الى اللجنة لدراستها دراسة كافية و تدقيقها والتوفيق بين الدرجات في قانون الخدمة والدرجة المقترحة، والمقارنة بين درجات الموظفين الذين سبق ان نالوا درجات اعلى من الدرجات الواردة في قوانين الخدمة الاخرى وبين الدرجة التي يراد ترفيعهم وتعيينهم فيها"^(٣٣) ، ولم يأخذ المجلس بذلك وذهب باتجاه التصويت على اللائحة بالشكل الذي تقدمت به اللجنة وتم التصويت عليها بالموافقة رغم اعتراض (حسام الدين جمعة) والنواب الاخرين^(٣٤).

ارسلت مسودة القانون لمجلس الاعيان للمصادقة عليها وجد المجلس ان التريث انفع من اقرار تلك اللائحة، فعدل بعض فقراتها واعادها الى مجلس النواب لاضافة تلك التعديلات^(٣٥) ، وفي الجلسة السابعة والخمسين التي عقدت في الثلاثين من نيسان ١٩٥١ وعند مذاكرة مجلس النواب مرة اخرى على اللائحة ابدى (حسام الدين جمعة) اعتراضه ايضا على ما جاء بتلك اللائحة بتعيين راتب المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بالقول " ان المدير العام موظف من الصنف الاول وراتب الصنف الاول معين في القانون وان هذه بادرة لم يسبق للحكومة ان قبلتها"^(٣٦) ، وكانت اجابة وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود^(٣٧) " ان للصنف الاول عدة درجات فمجلس الوزراء هو الذي يقرر الدرجة التي يعين فيها المدير العام نظرا للاهمية فقد يقرر درجة اعلى من درجات قانون الخدمة المدنية اذا رأى في ذلك مصلحة" واعطى مثلا على ذلك جريا على ما سار عليه مجلس الوزراء بالنسبة لرواتب مدراء البنوك

فمجلس الوزراء هو الذي يعين رواتب هؤلاء ولا يمكن تعيين مدير مصرف الا بقرار من رئاسة الوزراء^(٣٨).

لم يصوت المجلس على تلك اللائحة فبقيت^(٣٩) الى ان نوقشت في الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي الرابع في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٢^(٤٠) وبعد ان اجريت عليها التعديلات بكل دقة ارسلت الى مجلس الوزراء الذي شكل لجنة خاصة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية مصطفى العمري أجرت عليها تدقيقا ودراسة وافية ثم تقدمت باللائحة بعد تلك التعديلات الى مجلس الاعيان، ومن بين تلك التعديلات ان الموظف بموجب القانون يترفع بمدد معينة في حين ان المستخدم لا يتمشى ترفيعه مع هذه الاصول لانه يمكن ان يحصل كل سنة على ترفيع كما اقر مبدأ الزحف بالدرجات اذ ارتأى مجلس الاعيان بالاتفاق مع الحكومة ونتيجة لتأخر تشريع هذا القانون تقرر ان يطبق اعتبارا من الاول من كانون الثاني ١٩٥١ لافادة الموظفين وتحقيقا للاغراض التي سن من اجلها هذا القانون^(٤١)، وقد أوعز وزير المالية وكالة ضياء جعفر^(٤٢) الى الدوائر بلزوم الاسراع لترفيع المستخدمين، كما طلب (حسام الدين جمعة) بشمول هذا القانون لفئات اخرى من الموظفين حيث قال "ان في الوقت الذي ارحب به كل الترحيب بهذه التعديلات اطلب من الحكومة ان تشمل بهذا الزحف والترقية على باقي موظفي الدولة كموظفي الخدمة الخارجية والحكام والاطباء وارجو كذلك شمول المتقاعدين الذين كانوا بالامس القريب موظفين وهم اليوم في حالة بؤس وشقاء"^(٤٣).

فضلا عن كل ما سبق ومن باب الترفيه عن الموظفين اقترح (حسام الدين جمعة) على الحكومة ان تدرس اعاشة الموظفين واكسائهم كما معمول به في اغلب الدول راجيا ان تدرس الحكومة هذا الامر دراسة وافيه لكي يشمل الموظفين والمستخدمين على حد سواء، مستذكر الوعد الذي قطعه رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير المالية وكالة ضياء جعفر على انفسهم اثناء المذاكرة على القانون بالترفيه عن الموظفين وكذلك على المتقاعدين الذين حرموا حتى من ميزة قانون التقاعد الاخير مستذكرا بالقول "ان هذا يعامل بقانون و ذاك بقانون اخر في حين ان العدالة لا تتمثل الا بشمول القوانين على الجميع" ولم تاخذ الحكومة بهذا الاقتراح رغم تلك الوعود^(٤٤).

وعند مناقشة المجلس لقانون الخدمة المدنية الموحد طالب (حسام الدين جمعة) منح الفنيون والمختصون من موظفي الزراعة مخصصات مهنية لغرض الترفيه عنهم ومضاعفة همهم وتشجيعهم اسوة بالاطباء البيطريين والمهندسين فكانت الاستجابة سريعة لهذا الطلب من وزير الزراعة رشدي الجلي^(٤٥) قائلا " استجابت الحكومة لرغبة معالي حسام الدين جمعة واصبح هذا الامر محققا "^(٤٦).

٥- موقف (حسام الدين جمعة) من تضرر سكان الصرائف من الفيضان

اخذ موضوع الفيضانات^(٤٧) التي كانت تصيب بغداد واصحاب الصرائف^(٤٨) جانبا كبيرا من مناقشات مجلس النواب فقد شهدت مدينة بغداد هجرة لعدد كبير من الفلاحين والتي ادت الى ظهور ما يعرف

بالصرائف المنشرة في احياء هذه المدينة واطرافها^(٤٩)، ومن الجدير بالذكر فان هناك العديد من العوامل ادت لتلك الهجرة وعوامل اخرى طارده لهم من الريف الى المدن، ولعل اهم تلك العوامل هو نظام الاقطاع ذلك النظام التعسفي الظالم^(٥٠)، فقد استولى الاقطاع على معظم الاراضي واصبح رؤساء العشائر هم السلطة القضائية فكان ابناء العشائر يحاكمون من قبل هؤلاء خارج مساحات القضاء التي توفر لهم بعض الضمانات^(٥١) فانتشر الظلم والجور الامر الذي ادى الى نزوح الجزء الاكبر من الفلاحين الى المدن فضلا عن العوامل الاخرى ومنها صدور قانون التجنيد الإجباري^(٥٢) فكانت بغداد ظالة العديد منهم وكان سكنهم فيها عشوائيا ودون تنظيم مما ادى الى ظهور العديد من المشاكل منها تعرضهم الى الفيضانات كون الاماكن التي سكنوا فيها كانت بالاساس مستنقعات^(٥٣) وكذلك عدم توفر المياه الصالحة للشرب^(٥٤) وانتشار الاوبئة وحالة الفقر الشديد وضعف التعليم ، كل هذه الاسباب واسباب اخرى ادت ان تكون هذه الطبقة مشكلة للحكومات المتعاقبة وبدأت تاخذ حيزا كبيرا من مناقشات مجلس النواب وتعاطفت معها الحكومة والنواب معا على حد سواء^(٥٥) ، وفي الجلسة الخامسة والعشرين في العاشر من نيسان ١٩٤٩^(٥٦) توجه (حسام الدين جمعة) بسؤال الى وزير الشؤون الاجتماعية بهاء الدين نوري^(٥٧) في وزارة نوري السعيد العاشرة^(٥٨) حول تخصيص قطعة ارض لسكان الصرائف والاكواخ الساكنين في اطراف بغداد " بعد ان حلت الكارثة باصحاب الصرائف والاكواخ اصبحت مساكنهم كأن لم تكن الا يرى معالي الوزير ان الوقت قد حان تماما لاجاد علاج اساسي بغية انقاذ هذه الطبقة المنكوبة من تكرر المأساة وذلك بالمبادرة حالا لتخصيص قطعة ارض مرتفعة ينشأ عليها دور بسيطة متوفرة فيها الشروط الصحية لغرض اسكانهم بصورة دائمية و تخليصهم مما هم عليه الان من محنة والام"^(٥٩) الا ان وزير الشؤون الاجتماعية لم يجب على السؤال في هذه الجلسة، فاستغل (حسام الدين جمعة) وجود وزير الداخلية توفيق النائب^(٦٠) فتوجه بسؤال اخر " لقد اضطر الوف من القرويين المهاجرين الى العاصمة والقاطنين خلف سدة بغداد وقرب تل محمد ومعسكر الرشيد الى مغادرة اكواخهم وهم بحالة يرثى لها وذلك من جراء فيضان نهر ديالى فما هي التدابير المتخذة من قبل الحكومة لاسعاف وايواء هؤلاء المشردين"^(٦١).

اجاب وزير الداخلية توفيق النائب على ذلك بالقول: "على اثر حصول الفيضان شكلت متصرفية لواء بغداد لجنة بالتحري لإيجاد ارض يقيم عليها هؤلاء المنكوبون وقد وجدت هذه اللجنة قطعة قريبة من بغداد الجديدة ولا يغمرها الفيضان وقررت تقسيمها الى قطع بمساحة (١٣٠) متر لتبنى عليها البيوت وستقوم امانة بغداد بتجهيزها بالماء والكهرباء فضلا عن خط للباصات"^(٦٢) ، لم يقتنع (حسام الدين جمعة) بهذا الجواب قائلا ان وزير الداخلية قد فهم سؤاله بصورة خاطئة فقد كان سؤاله عن التدابير التي كان يجب على وزير الداخلية ان يتخذها عند حدوث الامطار لايواء سكان الصرائف الذين انتقلوا الى مناطق اخرى وهم بوضع يرثى له فلحقت بهم اضرار بالغة قائلا: " كان على وزارة الداخلية قبل حدوث مثل هذه الحالات المتكررة وهي تعلم بحدوثها كل عام في مثل هذه الاوقات اتخاذ التدابير

العاجلة والفقورية من اسعافات وارسال المستشفيات السيارة فضلا عن تزويدهم بالطعام وكل هذا لم تقم به الوزارة والذي هو من اولى واجباتها" (٦٣) .

كان محور الجلسة التي عقدت في السادس والعشرين من نيسان ١٩٤٩^(٦٤) قد تركز ايضا على هؤلاء المنكوبين وأعاد (حسام الدين جمعة) سؤاله على وزير الشؤون الاجتماعية بهاء الدين نوري لتخصيص ارض لاسكان اصحاب الصرائف^(٦٥)، ولعل اهتمام (حسام الدين جمعة) بهؤلاء السكان جاء لمعرفته عن كئيب لمشاكلهم كون محل سكنه كان قريبا منهم^(٦٦) وكان يتفقد احوالهم باستمرار من خلال زيارته المتكررة لهم وهذا ما بينه في هذه الجلسة اذ قال " جاورت اصحاب الصرائف منذ مدة وتفقدت امساكنهم وأحوالهم شخصيا ولمرات عدة وما رايته ان المستنقعات منتشرة هناك والاتربة والاطيان والايوساخ محاطة بدورهم وحتى بداخلها فلا الموظف الصحي ولا البلدي يستطيع ان يمر بهم باعتبار تلك المنطقة خارجة عن حدود البلدية اما عن مياه الشرب فحدث عنها ولا حرج ، وحيث توجد حنفيتان قرب السدة وهاتان الحنفيتان لا تكفيان الا لعدد محدود من السكان اما الباقيين فان اطفالهم يحملون الاواني على رؤوسهم ويترقون الابواب لغرض الحصول على الماء" (٦٧) .

وكان وزير الشؤون الاجتماعية قد اجاب على سؤال (حسام الدين جمعة) بالقول " اثر وقوع الفيضان اتصلت وزارة الشؤون الاجتماعية بالمسؤولين في وزارة الداخلية وامانة العاصمة و متصرفية بغداد كذلك تم الاتصال بدائرة العمل والضمان الاجتماعي وبكبار موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وتالفت لذلك لجنة لاختيار مثل هذه الاراضي واستقر الرأي على اختيار بعض الاراضي التي تبعد قليلا عن اراضي محلات الصرائف ولكن بعد ان دققت الخرائط رأيت هذه اللجنة ان مستوى الاراضي المختارة كانت اقل من مستوى المياه^(٦٨) فراينا من الاحسن اختيار ارضا بمستوى اعلى بالرغم من عدم وجود الاموال اللازمة" (٦٩) ، كما وعد بان اللجنة جارية على استغلال اراضي يكون منسوبها اعلى وسوف تكون هذه الاراضي اسهل على ساكنيها وستكون قريبة من السكة الحديدية وسيتم تزويدها بالماء والكهرباء، وقد لاحظ (حسام الدين جمعة) بعد ان استنتج من اجابة وزير الشؤون الاجتماعية ان اللجنة التي نظرت في هذا الموضوع لم تكن مهنية فضلا عن عدم جديتها في حل مشكلة هؤلاء السكان كونها اختارت ارض قريبة من مكان الفيضان ثم ما لبثت ان عدلت عن هذا القرار والغت استغلال هذه الارض وطالب بان لاكتنفي وزارة الشؤون الاجتماعية بايجاد قطعة الارض وتقسيمها على السكان بل ان يتم انشاء بعض الدور البسيطة عليها تتوفر فيها الشروط الصحية او يتم تاجيرها لهم باثمان بسيطة، كما ابدى عدم قناعته ايضا بضعف الامكانيات المادية قائلا " ان المال موجود ولكني لا اقول يجب ان تبني الوزارة دورا للجميع فسبق للوزارة ان عملت دورا في كل محلة و بإمكانها بناء (١٠٠) الى (٣٠٠) دار"، واقترح ان يتم توفير تلك الاموال من خلال شطب المنح المقدمة للنوادي وكذلك من المبالغ المخصصة لتسوير المقابر اوللتشجير وتوزيعها على سكان الصرائف^(٧٠)، وبين وزير الشؤون الاجتماعية رايه بهذا الاقتراح

بالقول "ان مبلغ (١٥٠٠) دينار المخصص للنوادي لا تبني خمسة عشر الف نسمة من هؤلاء البؤساء بيوتا وان (٢٥٠٠) دينار المخصصة لتسوير المقابر فهذه المبالغ لا تشبع هذه البطون الجائعة وان المال اللازم لاتمام هذا المشروع لا يمكن ان يتم بهذه الميزانية" (٧١).

انتهى الاجتماع الاول لمجلس النواب (٧٢) واستقالت وزارة نوري السعيد العاشرة في العاشر من كانون الاول ١٩٤٩ (٧٣) دون ان ياخذ (حسام الدين جمعة) وعدا حقيقيا من وزير الشؤون الاجتماعية بحل مشكلة سكان الصرائف (٧٤).

استمر (حسام الدين جمعة) في متابعته لاحوال هؤلاء السكان وبعد ان شكل توفيق السويدي وزارته الثالثة (٧٥) والتي شغل فيها توفيق وهبة (٧٦) وزارة الشؤون الاجتماعية وفي الجلسة العاشرة التي عقدت في الثاني من ايار ١٩٥٠ (٧٧) اعاد (حسام الدين جمعة) سؤاله لوزير الشؤون الاجتماعية بالقول " كنت قد وجهت سؤالي الى معالي وزير الشؤون الاجتماعية حول ايجاد قطعه ارض لسكان الصرائف تقيهم من الفيضانات" (٧٨)، وقد شهدت الجلسة مناقشات مستفيضه عن هذا الموضوع اذ بين وزير الشؤون الاجتماعية اهتمام الوزارة بهذا الامر وانها اهتدت الى القطعة المرقمة (١) من المقاطعه (١٩) في منطقة الشماعية حيث تقع بمحاذاة سكه قطار بغداد-كركوك وتبلغ مساحتها (٤٤٦) دونم كما يبلغ مستوى ارتفاعها عن سطح البحر (٣٦) مترا وقد بوشر بوضع التصاميم الهندسية (٧٩) والخرائط الخاصة لتمليك كل أسرة من سكان الصرائف في تلك المنطقة قطعة أرض بمساحة قدرها (١٢٠) متراً مربعاً (٨٠) وتقرر ان يتم توزيعها على مرحلتين (٨١) وربط هذه المنطقة بمدينة بغداد بخط السكة الحديدية لتحبيذ عملية الانتقال (٨٢)، وتعقياً على ما تقدم وجه (حسام الدين جمعة) شكره لوزير الشؤون الاجتماعية توفيق وهبة طالبا منه ان لا ينتظر اكمال هذا الخط كون هذا المشروع سيطول سيما وان بغداد على ابواب فيضان اخر واقترح بان يامر الدائرة المختصة بان تتصل بدائرة الشرطة لتأسيس خط سيارات بين العاصمة ومنطقة الشماعية على ان يبقى هذا الخط ثابتا وان يامر في الحال بنقل هؤلاء السكان الى مناطقهم الجديدة وان هذه عملية لا تتطلب الا ايام معدودة كما اقترح " ان يحضر الى وزارته شخصيا ويبين له الطرق الواجب اتباعها وهي سهله" (٨٣) وكما اسلفنا ان (حسام الدين جمعة) كان قد شغل منصب امين العاصمة وهو على دراية كاملة بامور النقل فقد ربط الكثير من مناطق العاصمة بخطوط لنقل الركاب (٨٤)، ولكن كل تلك الجهود أهملت على أثر استقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة في الثالث عشر من ايلول ١٩٥٠ " ووضع المشروع في الادراج" (٨٥) سيما وان مجلس النواب قد انهى اجتماعه الثاني (٨٦).

كان من الطبيعي ان ينعكس على سكان الصرائف ما يحدث على الساحة السياسية العراقية من تغيير الوزارات ومن صراع بين الآراء والمواقف السياسية وان قصر فترة الوزارات لا يجعلها تسير في خطى الاصلاح بصورة واضحة والمؤسف حقاً ان نوري السعيد الذي يعد من أكثر المسؤولين تأييداً لكبار الملاك والإقطاعيين والذي شكل وزارته الحادية عشر في الخامس عشر من ايلول ١٩٥٠ (٨٧) لم يشأ لمشروع ترحيل

هؤلاء السكان الى المناطق المقترحة ان يبصر النور وإنما قضى عليه تماماً حين اجاب عن استفسار (حسام الدين جمعة) حول ما آل اليه ذلك المشروع في الجلسة الثالثة والعشرين في الثالث عشر من اذار ١٩٥١^(٨٨) ، موضحاً ان بعد المنطقة عن اسواق بغداد قد يسبب اجهاداً كبيراً للسكان فضلاً عن الاجهاد الذي يتسبب للعمال من هذا البعد كما زعم رفض سكان الصرائف بالانتقال الى تلك المنطقة، والأُنكى من ذلك كله أنه طلب استثمار تلك الأرض لمشاريع اخرى^(٨٩) ، "ولما كان النائب (حسام الدين جمعة) يمتلك قدرًا معيناً من الشجاعة، فإنه كذب ادعاءات الحكومة برفض سكان الصرائف الانتقال، وذلك عندما بيّن وعلى رؤوس الأشهاد، بأنه ذهب إلى منطقة الصرائف مراراً ولم يجد أحد يعارض هذا المشروع"^(٩٠) .

٦- دور حسام الدين جمعة في مناقشة الميزانية العامة

في الجلسة التي عقدت في الرابع من ايار ١٩٤٩^(٩١) وتضمنت المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ وعندما تم التطرق لميزانية وزارة الدفاع ذكر (حسام الدين جمعة) الخدمات الجلييلة التي اداها الجيش الباسل والشجاعه التي اظهرها ضباطا وجنودا في ساحات القتال في جميع الظروف وطالب بزيادة تخصيصات هذه الوزارة ولكنه طالب في الوقت نفسه الاكتفاء بما ذكره النواب من تفاصيل وتوخي السرية في عرض ميزانية وزارة الدفاع^(٩٢) .

وحيثما عرضت الميزانية العامة لعام ١٩٥٥ في الجلسة الثالثة عشر في الرابع من كانون الثاني ١٩٥٥^(٩٣) طالب (حسام الدين جمعة) بزيادة رواتب منتسبو الشرطة نظراً لما يلاقوه من مصاعب وجعلها بموازاة ما مايتقاضوه منتسبو الشرطة في الدول المجاورة^(٩٤) .

٧- مناقشة حول حضور النواب المرتبطين باللجان

طالب (حسام الدين جمعة) في الجلسة السابعة عشر التي عقدت في الخامس من نيسان ١٩٥٠^(٩٥) بحضور النواب المرتبطين باللجان وايضا بحضور الوزراء والمسؤولين امام اللجان المختصة بتوجيه السؤال الى رئيس مجلس النواب عبد الوهاب مرجان وبين ان عدم حضور هؤلاء المسؤولين تسبب في تكدر اللوائح وشل اعمال المجلس و اضاف " اذكر جيداً اني حضرت ثمان جلسات و لم اجد الوزير المختص او من يمثله وهكذا اجتمعنا دون أي عمل"^(٩٦) ، ومن المفيد ان نذكر ان وزير المواصلات والاشغال العامة عبد المهدي المنتكي اثنى على ما طرحه (حسام الدين جمعة) قائلاً: "اشكر النائب حسام الدين جمعة على اهتمامه بأمر نصاب المجلس واللجان اذ بدون حصول النصاب لا يتم اعمال المجلس"^(٩٧) .

٨- موقف (حسام الدين جمعة) من قانون تعديل الملاك لسنة ١٩٥٠

طلب (حسام الدين جمعة) في الجلسة التاسعة عشر في التاسع من نيسان ١٩٥٠^(٩٨) سحب اللائحة المقدمة لتعديل قانون الملاك لسنة ١٩٥٠ واستفسر عن السبب الذي دعا الى حذف درجة رئيس

التشريعات الملكية فبعد ان كانت درجة خاصة اصبحت درجة اعتيادية كذلك توضيح السبب الذي ادى استبدال وظيفة احد معاوني رئيس الديوان وجعله نائبا للديوان وقد تم توضيح ذلك من قبل وزير المالية عبد الكريم الازري^(٩٩) بان هذه اللائحة سوف لا تكلف ميزانية الدولة لان تشكيل البلاط الملكي يتالف من رئيسا للديوان ومعاونان وتم استحداث وظيفة نائبا لرئيس الديوان والابقاء على معاون واحد، وقد جاء في الاسباب الموجبة لهذه اللائحة هي الرغبة التي تشعر بها الدائرة للمحافظة على خدمات موظفيها^(١٠٠)، اما حذف الدرجة الخاصة برئيس التشريعات فقد ترك للمجلس ان يمارس مهامه، ولم ينظر في تلك اللائحة بناء على الطلب الذي قدمه (حسام الدين جمعة) وتم سحبها واعادتها الى وزارة المالية^(١٠١).

٩- موقف (حسام الدين جمعة) من قانون ضريبة الاملاك

قدمت لجنة الشؤون المالية تقريرها حول لائحة تعديل قانون التعديل الثاني لقانون ضريبة الاملاك رقم (١٧) لسنة ١٩٤٠^(١٠٢) في الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة في الحادي والعشرين من ايار ١٩٥٠^(١٠٣)، فبعد ان كانت الحكومة قد قررت استسيفاء ٢,٥% للقضية الفلسطينية بموجب التعديل الاول للقانون^(١٠٤) زادت عليها اللجنة نسبة ٢,٥% لتصبح ٥% في الوقت الذي كان المكلفون يأملون ان تزول الضريبة الاضافية المفروضة للقضية الفلسطينية وطلب (حسام الدين جمعة) من مجلس النواب ان يترتب في قبول هذه اللائحة بالشكل الذي جاءت به من اللجنة المالية وقدم اقتراحان اما بتاجيل النظر في الضريبة الاضافية التي اقترتها اللجنة حتى يتحسن الوضع او شطب الضريبة المفروضة سابقا بموجب قانون التعديل الاول لانتهاه حكمها والا فان قبول هذه الزيادة سوف ترهق المكلفين^(١٠٥).

كان عضو اللجنة المالية نائب المنتفك عبد المجيد عباس^(١٠٦) قد شرح لاجراء المجلس طبيعة هذه الزيادة المفروضة معترضا على ماقاله (حسام الدين جمعة) بالقول "كنت اتمنى ان يكون الزميل المحترم حسام الدين جمعة حاضرا في جلسات اللجنة المالية لكي تنتفع اللجنة بارائه في مناقشة اللائحة"، وتعقيا على ما ذكره النائب فقد اجاب (حسام الدين جمعة) " لو كنت اعلم يوم انعقاد اللجنة لحضرتها وسعادته يعلم اني لم اكن عضوا في اللجنة ومع هذا فاني اتشرف بالحضور متى ما تفضل واخبرني بذلك"، وقد صوت المجلس عليها رغم معارضة (حسام الدين جمعة) والنواب الاخرين^(١٠٧).

١٠- موقف حسام الدين جمعة من موظفي وزارة الخارجية

وفي الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة في الثالث عشر من ايار ١٩٥٠^(١٠٨) طالب (حسام الدين جمعة) من وزير الخارجية وكالة توفيق السويدي باجراء تحقيق حول ما ذكره نائب كربلاء صالح بحر العلوم^(١٠٩) من ان "بعض موظفي وزارة الخارجية لا يجيدون اللغة العربية وان البعض منهم يتجسسون لصالح دول شرقية"^(١١٠).

الخاتمة

أكدت صفحات البحث على ان حسام الدين جمعة كرس الكثير من وقته على دراسة القوانين والانظمة التي كانت تصب في الصالح العام ، وكان كثيراً ما يحارب في ساحة البرلمان لإقرار القوانين التي من شأنها رفع المستوى المعاشي لطبقات المجتمع فضلاً عن رفع الحيف عنهم .
فقد كان له الفضل في تحويل ناحية المقدادية الى قضاء وما ترتب على هذا الامر من رفع مستوى الخدمات فيها .

وطلب (حسام الدين جمعة) من مجلس النواب ان يترتب في قبول لائحة ضريبة الاملاك بالشكل الذي جاءت به من اللجنة المالية وقدم اقتراحان اما بتأجيل النظر في الضريبة الاضافية التي اقترتها اللجنة حتى يتحسن الوضع او شطب الضريبة المفروضة سابقا بموجب قانون التعديل الاول لانتهاؤ حكمها والا فان قبول هذه الزيادة سوف ترهق المكلفين^(١١) .

مطالبة (حسام الدين جمعة) بزيادة رواتب منتسبو الشرطة نظرا لما يلاقوه من مصاعب وجعلها بموازاة ما مايتقاضوه منتسبو الشرطة في الدول المجاورة .
كان من المطالبين ويشدة لإسكان سكان الصرائف لما تعانيه هذه الطبقة من فقر واستمرار تعرضهم للفيضانات نتيجة سكنهم في مناطق منخفضة .

الهوامش والمصادر :

- (١) عرف البرلمان بانه: "هو المجلس الذي تظهر منه الأفكار العامة وتنزل عنده الحكومة " للمزيد ينظر: جون ستيوارت مل، الحكومات البرلمانية، ترجمة أميل الغور، دار اليقظة، دمشق، ١٩٨٦، ص ١١.
- (٢) علاء حسين عبد الامير الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٨ .
- (٣) كانت النظرة العامة لمجلس المبعوثان بانهم موظفون عديمي الفائدة ويتسببون بارهاق خزينة الدولة. للمزيد ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط ٨، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٨٥-٥٨٦ .
- (٤) حدد قانون انتخاب النواب ستة مقاعد انتخابية للواء ديالى كان منهم الى جانب حسام الدين جمعه (عزالدين النقيب وجلال بابان وجميل الاورفلي ونهاد الزهاوي وحبيب الخيزران). للمزيد عن توزيع النواب في هذه الدورة ينظر: عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ٣١٧؛ سعيد عبد علي باصي المخصوصي، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي ١٩٢٥ - ١٩٣٩، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٦، ص ١٦٦-١٦٨ .
- (٥) "الوقائع العراقية" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٣٧٧، في ٨ حزيران ١٩٤٦؛ مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص ٢٢ وما بعدها .

(٦) دام هذا الاجتماع لغاية التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨ اذ بلغ عدد جلساته (٢٧) جلسة وللمزيد من التفاصيل حول اعداد وتواريخ اجتماعات هذه الدورة ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠، ص ٣١٥ .

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ط ٥، منشورات مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣١٨ .
(٨) قانون انتخاب مجلس النواب، المصدر السابق، الباب الرابع المادة (١٧-٣٨)، ص ١٨-٢٠ .
(٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة الخامسة، في ٨ تموز ١٩٤٨، ص ٤٨ .

(١٠) المقدادية: تقع في لواء ديالى وتعتبر ثاني اكبر قضاء بعد بعقوبة تبعد عن بغداد حوالي ٨٠ كم ، كانت تسمى الى وقت قريب شهربان وان اصل هذه الكلمة فارسي مكون من مقطعين "شهر" وتعني مدينة و"بان" وتعني الحاكم ،سميت بالمقدادية نسبة للقائد العربي المقداد،تضم هذه المدينة الكثير من المواقع الاثرية فضلا عن المناطق السياحية،وانطلقت منها الطلائع الاولى للجيش العراقي المتواجد في معسكر المنصورية الواقع فيها لتفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . للمزيد ينظر: بشير يوسف فرنسيس، المصدر السابق، ص ١٠٠٩؛ "المؤرخ العربي" (مجلة)، القاهرة، العدد ١ سنة ١٩٩٣ .
(١١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة، الجلسة الخامسة، في ٨ تموز ١٩٤٨، ص ٤٩ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

(١٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،تسلسل الملفة ٣١١/٣٤٧٦،عنوان الملفة الارادات الملكية السامية، رقم الكتاب ٣٢٤ في ١١ اذار ١٩٥٠،عنوان الكتاب تحويل ناحية المقدادية الى قضاء، و. ٥٥ .

(١٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الثامنة والعشرين، في ٢٨ ايار ١٩٥٠، ص ٣٦٦ .

(١٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الثامنة والعشرين، في ٢٨ ايار ١٩٥٠، ص ٣٦٧ .

(١٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة السابعه، في ١٣ تموز ١٩٤٨ ، ص ٩٠ .

(١٧) ويذكر ان قانون الصيد قد صدر عام ١٩٣٨ واجريت عليه عدة تعديلات. للمزيد ينظر: "الوقائع العراقية"(جريدة)،بغداد،العدد ١٦٣٥، في ١٣ اذار ١٩٣٨، ص ٣٦١-٣٦٥؛ وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٨،قانون الصيد رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٨،مطبعة الحكومة،بغداد،١٩٣٨، ص ٣٣١-٣٣٥ .

(١٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة السابعه، في ١٣ تموز ١٩٤٨ ، ص ٩٠ .

(١٩) الوقائع العراقية(جريدة)،بغداد،العدد ١٦٣٥، في ١٣ اذار ١٩٣٨، ص ٣٦١ .

(٢٠) " يستحدث وسام باسم فيصل الاول و يكون على ثلاث درجات الاولى اعلاها، و تكون كل درجة من درجاته اعلى من الدرجة التي تقابلها من وسام الرافدين " محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول،الجلسة الخامسة والعشرين، في ١٠ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٦١ .

(٢١) عبد الرزاق الشихلي: هو عبد الرزاق محمد درويش بن عبد الوهاب الشихلي من اسرة بغدادية ينتمي نسبها الى والي بغداد ابراهيم باشا الطويل،ولد عام ١٩٠٤ ودرس في مدرسة الحقوق فنال اجازتها عام ١٩٢٩، شغل العديد من

- الوظائف الحكومية، انتخب نائب عن بغداد للدورة الانتخابية الثانية عشر عام ١٩٤٨ لكنه استقال من مجلس النواب في اذار ١٩٥٠، ثم انتخب في الدورة الانتخابية الثالثة عشر عام ١٩٥٣ واستقال مرة اخرى عام ١٩٥٤، توفي في بغداد عام ١٩٨٥. للمزيد ينظر: جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٦، ص ٦٤٧-٦٥٢؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص ٤٤٠ .
- (٢٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الخامسة والعشرين، في ١٠ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٥٦ .
- (٢٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الخامسة والعشرين، ١٠ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٦٢؛ اسامة كاظم مغتاض الغراوي، المؤسسة العسكرية والامن في مناقشات مجلس النواب ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ٩٠ .
- (٢٤) محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، ص ٣٦٢؛ "السجل" (جريدة)، بغداد، العدد ٥٥٥، في ١١ نيسان ١٩٤٩ .
- (٢٥) صدر هذا القانون في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٣٩ وتضمن تسعة مواد والغى بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦. للمزيد ينظر: "الوقائع العراقية" (جريدة)، بغداد، العدد ١٧٥٣، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٩؛ الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩، ص ٣٠٠ .
- (٢٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة السابعة والعشرين، في ٢٥ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٨٢ .
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٠ .
- (٢٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة السابعة والعشرين، في ٢٥ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٨٩ .
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٩٠ .
- (٣٠) نصت المادة التاسعة من لائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة المدنية رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ "يجوز للوزير السابق الذي مارس الخدمة لثمان سنوات ان يعود الى الوظيفة وان يعين براتب من الدرجة الاولى اضافة الى راتبه على ان لا يقرر مجلس الوزراء ذلك الا عند الضرورة" . المصدر نفسه، ص ٣٨٩؛ "الوقائع العراقية" (جريدة)، بغداد، العدد ١٧٣٥، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٩ .
- (٣١) شكك اغلب النواب بهذه اللائحة فقد ذكر النائب عبد الرزاق الشخيلي ان هذه اللائحة وضعت لاصحاب الحظوظ اذ جوزت تعيين الوزير السابق بالدرجة الاولى مباشرة براتب ٧٠ ديناراً وان هذا يخالف الحق والعدل كما ذكر النائب خدوري خدوري ان مبدأ تشجيع رجال السياسة للعودة الى الوظيفة من العيوب التي كنا ولانزال نعاني منها اما النائب اسماعيل الغانم فشكك ان في اللائحة منفعة خاصة كما طالب النائب نصرت الفارسي ان لا يتم التصويت عليها نظرا للوضع الاقتصادي والمالي الحرج الذي يمر على البلد. للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة السابعة والعشرين، في ٢٥ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٩٠ .
- (٣٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الحادية والثلاثون، في ٣٠ نيسان ١٩٤٩، ص ٤٤٦ .
- (٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٨ .

(٣٤) كان النواب المعترضون هم كل من عبد الرزاق الشبخلي (بغداد) ، صالح بحر العلوم (كربلاء) ، خدوري خدوري (بغداد) ، اسماعيل الغانم (بغداد) ، نصرت الفارسي (بغداد) ، عز الدين الملا (ديالى) ، محمد رضا الشبيبي (بغداد) فيما ابدى نواب اخرون تاييدهم وهم (جميل الاورفلي (ديالى) ، سلمان الشيخ داوود (العمارة) ، واخرون . للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السابعة والعشرين، في ٢٥ نيسان ١٩٤٩ ، ص ٣٩١ .

(٣٥) اخذ القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ بنظام المجلسين النواب والاعيان "وقد رأى بعض الباحثين ان وجود مجلسين يتنافى مع السيادة وان نظام المجلس الواحد هو الافضل نتيجة للسرعة في انجاز القوانين مقارنةً بنظام المجلسين ، كما انه يؤدي الى تجنب الانقسامات وتجاوز النزاعات السياسية والتي تؤدي الى اضعاف السلطة التشريعية والتعطيل في اقرار القوانين". للمزيد ينظر: ابراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٢ .

(٣٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الجلسة السابعة والخمسون ، في ٣٠ نيسان ١٩٥١ ، ص ١٠١٤ .

(٣٧) عبد المجيد محمود: ولد في بغداد عام ١٩٠٩ ، درس العلوم في جامعة كورنيل في نيويورك ونال شهادة الدكتوراة عام ١٩٣٢ تولى العديد من المناصب الادارية في الدولة العراقية، استوزر لوزارة الاقتصاد عام ١٩٥٠ والمالية ١٩٥٤ والاعمار ١٩٥٤، انتخب نائبا عن لواء المنتفك عام ١٩٥٤ توفي عام ١٩٩٢ . للمزيد ينظر: مروه ياسين حمود، عبد المجيد محمود ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧ .

(٣٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الجلسة السابعة والخمسون ، في ٣٠ نيسان ١٩٥١ ، ص ١٠١٤-١٠١٥ .

(٣٩) انتهى مجلس النواب اجتماعه الثالث عند نهاية الجلسة الثامنة والخمسون. محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الجلسة الثامنة والخمسون ، في ٣١ ايار ١٩٥١ ، ص ١٠١٨ .

(٤٠) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة السادسة ، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، ص ٤٨ .

(٤١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة السادسة ، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، ص ٤٨ و ص ٥٠ .

(٤٢) ضياء جعفر: ولد في بغداد عام ١٩١٠ ، واكمل دراسته الثانوية فيها عام ١٩٢٩ ، سافر ليكمل دراسته في بريطانيا فحصل على الماجستير عام ١٩٣٤ ، عاد الى العراق ليعمل مهندسا في سكة الحديد ، انتخب في مجلس النواب عام ١٩٤٧ عن لواء بغداد ، وفي عام ١٩٤٧ انتخب عن النجف ، استوزر لوزارة الاشغال والمواصلات عام ١٩٤٩ ثم الاقتصاد عام ١٩٥٠ . للمزيد ينظر: حيدر فاروق سلمان ، المصدر السابق؛ عماد عبد السلام رؤوف، ضياء جعفر ، سيرة وذكريات ، ط ١ ، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٩ .

(٤٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة السادسة ، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، ص ٤٨ .

(٤٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة السادسة ، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، ص ٤٩ .

(٤٥) رشدي الجلي هو رشدي بن عبد الهادي الجلي ولد في بغداد عام ١٩١٧ درس الاقتصاد في الجامعة الامريكية في بيروت، انتخب نائبا عن بغداد عام ١٩٤٨، انيطت به وزارة الزراعة للسنوات ١٩٥٥-١٩٥٧، ووزارة المواصلات والاشغال فوزارة الاقتصاد عام ١٩٥٨، توفي في لندن عام ١٩٩٨. للمزيد ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٤٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة الثالثة والاربعين، في ٢٣ ايار ١٩٥٦، ص ٧٠٩.

(٤٧) تعرضت بغداد لعدة فيضانات خلال الاعوام (١٩١٨-١٩٥٤). للمزيد ينظر: احمد سوسه، فيضانات بغداد في التاريخ، ج٢، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، ١٩٦٥، ص ٥٢٧-٥٩٩.

(٤٨) الصرائف ومفردها صريفة هو مكان ينشأ من القصب والاعمدة لايتجاوز مساحتها ٣٠ مترا وهو اقرب الى المباني البدائية اتخذها السكان النازحون من المناطق الريفية الى بغداد سكنا لهم فانتشرت في اطراف بغداد وبين احيائها، وقد اختلف الباحثون في تاريخ ظهور اول مجموعه منها في بغداد. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٨، ص ٤٥؛ عبد اللطيف عبد الحميد نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة مع بحث ميداني لسكان الصرائف في بغداد سابقاً، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص ١٢٤؛ اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، منشورات الماجد، بغداد، ١٩٨٦، ص ٣٠٢؛ بكر مصطفى سالم، الصرائف في بغداد: متى ظهرت، وكيف اختفت، مطبعة الشطري، بغداد، ٢٠٠٥؛ "التراث الشعبي" (مجلة)، المجلد ٣٨، العدد الخامس، ٢٠٠٧، ص ٧٦.

(٤٩) رياض ابراهيم السعيد، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧-١٩٦٥، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٤٩.

(٥٠) عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدن في العراق، ص ٤٦.

(٥١) رياض إبراهيم السعيد، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧-١٩٦٥، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٤٠.

(٥٢) ماريان حسن مغتاز، التجنيد في العراق ١٨٦٩-١٩٣٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٧٩.

(٥٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الثامنة والعشرين، في ٢٦ نيسان ١٩٤٩، ص ٤١١.

(٥٤) عبد الرضا الحميري، نظام الاقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٥٢.

(٥٥) حيدر عطية كاظم السوداني، الموقف الرسمي والشعبي من سكان الاكواخ بغداد أنموذجا ١٩٣٢-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٣.

(٥٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الخامسة والعشرين، في ١٠ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٥٦.

(٥٧) بهاء الدين نوري: ولد في السلبيمانية عام ١٨٩٧ التحق بالجيش العراقي بعد تاسيسه عام ١٩٢١، شغل العديد من المناصب الحكومية حتى احيل الى التقاعد عام ١٩٣٨، كتب العديد من المؤلفات، انتخب نائبا عن لواء السلبيمانية عام ١٩٤٨، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٩، توفي في الاردن بعد اصابته بالشلل عام ١٩٦٠. للمزيد ينظر:

حميد المطبوعي، موسوعة اعلام وعلماء العراق، المطبعة العربية، ط١، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٥؛ ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ج٢، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة الحسام، بغداد، ١٩٨٨، ص ٥٢٩.

(٥٨) تشكلت هذه الوزارة في السادس من كانون الثاني ١٩٤٩. للمزيد ينظر: نزار توفيق الحسو، المصدر السابق، ص ١٩٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص ٢٩٢.

(٥٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الخامسة والعشرين، في ١٠ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٥٨؛ حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥.

(٦٠) توفيق النائب: عين وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد العاشرة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٠ كانون الاول ١٩٤٩). للمزيد ينظر: نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مطبعة دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٩٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ٦٦.

(٦١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الخامسة والعشرين، في ١٠ نيسان ١٩٤٩، ص ٣٥٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٠.

(٦٣) "السجل" (جريدة)، بغداد، العدد ٥٥٥، في ١١ نيسان ١٩٤٩.

(٦٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الثامنة والعشرين، في ٢٦ نيسان ١٩٤٩، ص ٤٠٣.

(٦٥) ظهرت في بغداد في بداية عام ١٩٤٣ واحدة من اهم احياء الصرافات وهي المنطقة المسماة "العاصمة" والتي تقع تحديدا في المنطقة التي يشغلها حاليا مستشفى الجملة العصبية اذ امتدت جنوبا حتى منطقة بغداد الجديدة وشمالا انتشرت بالقرب من محلة السعدون وعلى جانبي شارع الملك غازي (الكفاح). للمزيد ينظر: حيدر عطية كاظم السوداني، الموقف الرسمي والشعبي من سكان الاكواخ بغداد أنموذجا ١٩٣٢-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣، ص ٤١.

(٦٦) كان محل سكن حسام الدين جمعة على مقربة من سكان الصرافات في منطقة برك السعدون القريبة من القصر الابيض حسب ما بينت شهادة الحياة الخاصة بحسام الدين جمعة والجدير بالذكر ان هذه الشهادة تقدم في الاول من شهري نيسان وتشرين الاول من كل عام من قبل الوزراء والمدراء العامين والمتصرفين والاعيان والنواب ومراقب الحسابات وتحتوي على معلومات كاملة عن صاحب الشهادة. للمزيد ينظر: ه.ت.ع، الملف التقاعدية، ص ٢٧٣.

(٦٧) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الثامنة والعشرين، في ٢٦ نيسان ١٩٤٩، ص ٤١١؛ "السجل" (جريدة)، بغداد، العدد ٥٦٨، في ٢٧ نيسان ١٩٤٩؛ حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص ٢٧-٢٨.

(٦٨) يذكر ان الفيضان الذي اصاب بغداد في السادس عشر من اذار ١٩٤٦ كان ارتفاع المياه فيه قد وصل الى مستويات مرتفعة جدا. للمزيد ينظر: احمد سوسة، المصدر السابق، ص ٥٥٧.

(٦٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الثامنة والعشرين، في ٢٦ نيسان ١٩٤٩، ص ٤١١.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤١١؛ حيدر عطية كاظم السوداني، ص ٥٥.

(٧١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الثامنة والعشرين، في ٢٦ نيسان ١٩٤٩، ص ٤١٢ .

(٧٢) انتهى الاجتماع الاول لمجلس النواب في الثلاثين من حزيران ١٩٤٩. للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة ٥٦، في ٣٠ حزيران ١٩٤٩؛ ص ٨٧١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ٣١٥ .

(٧٣) نزار توفيق الحسو، المصدر السابق، ص ١٩٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ١٣١ .

(٧٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة ٥٦، في ٣٠ حزيران ١٩٤٩؛ ص ٨٧١ .

(٧٥) تشكلت الوزارة في الخامس من شباط ١٩٥٠ وتألقت من (شاكر الوادي للدفاع وعبد الكريم الازري للمالية وصالح جبر للداخلية وسعد عمر للمعارف وحسن سامي تشار للعدلية وتوفيق وهبة للشؤون الاجتماعية والسيد عبد المهدي المنتفكي للمواصلات العامة والاشغال). للمزيد ينظر: نزار توفيق الحسو، المصدر السابق، ص ١٩٥؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ١٤٨ .

(٧٦) توفيق وهبة: من مواليد السليمانية، درس في المدرسة الحربية في استانبول وتخرج ضابطا منها، عاد الى العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، انتسب للجيش العراقي عام ١٩٢١، عين وزيرا للمعارف عام ١٩٤٧ ثم للشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٠، توفي في لندن عام ١٩٨٤ وحيى بنعشه الى العراق ليدفن في السليمانية بناء على وصيته. للمزيد ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ٥٠٤ .

(٧٧) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة العاشرة، في ٢ ايار ١٩٥٠، ص ١٤٢ .

(٧٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة العاشرة، في ٢ ايار ١٩٥٠، ص ١٥٤ .

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٥٥ .

(٨٠) "الأخبار" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٨٥٠، في ٢١ ايار ١٩٥٠ .

(٨١) "تقدم العراق الاقتصادي" تقرير بعثة البنك الدولي للإنماء والإعمار، واشنطن، ١٩٥٢، ص ١٩؛ "الأخبار" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٨٥١، في ٢٣ ايار ١٩٥٠؛ "الأخبار" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٨٥٤، في ٢٧ ايار ١٩٥٠؛ عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٨، ص ٤٨ .

(٨٢) "الإخبار" (جريدة)، العدد ٢٨١٨، في ١٣ نيسان ١٩٥٠؛ وهيب حسن نشمي العبودي، امانة العاصمة (بغداد) ١٩٣٩ م - ١٩٥٨ م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية الاساسية - الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٢ .

- (٨٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة الثالثة والعشرين، في ١٣ اذار ١٩٥٠، ص ١٥٥ .
- (٨٤) "العالم العربي" (جريدة)، بغداد، العدد ٥٣١٨، في ٣ اذار ١٩٤٥ .
- (٨٥) عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف إلى المدن، ص ٤٨ .
- (٨٦) انتهى الاجتماع الثاني لمجلس النواب في الخامس عشر من تموز ١٩٥٠ . للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة الثانية والخمسين، في ١٥ تموز ١٩٥٠؛ ص ٩٦٠؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ٣١٥ .
- (٨٧) نزار توفيق الحسو، المصدر السابق، ص ١٩٦؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ٢٩٢ .
- (٨٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث، الجلسة الثانية والعشرين، في ١٣ اذار ١٩٥١، ص ٣٠٤ .
- (٨٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث، الجلسة الثانية والعشرين، في ١٣ اذار ١٩٥١، ص ٣٣٩ .
- (٩٠) نقلا عن حيدر عطية كاظم السوداني، المصدر السابق، ص ٥٦ .
- (٩١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الحادية والاربعون، في ١٤ ايار ١٩٤٩، ص ٦٧٢؛ "النذير" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٠، في ١٥ ايار ١٩٤٩ .
- (٩٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الحادية والاربعون، في ١٤ ايار ١٩٤٩، ص ٦٧٦ .
- (٩٣) الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الثالثة عشر، في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٣٣ .
- (٩٤) الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الثالثة عشر، في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٣٤ .
- (٩٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة السابعة عشر، في ٥ نيسان ١٩٥٠، ص ٢٣٤ .
- (٩٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة السابعة عشر، في ٥ نيسان ١٩٥٠، ص ٢٣٤ .
- (٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ .
- (٩٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة التاسعة عشر، في ٩ نيسان ١٩٥٠، ص ٢٧٥ .

(٩٩) عبد الكريم الازري: ولد عام ١٩٠٩ في بغداد واكمل دراسته فيها، سافر الى لندن لإكمال دراسة الاقتصاد والعلوم الادارية ثم رجع الى العراق عام ١٩٣٠، شغل العديد من المناصب منها سكرتير القنصلية العراقية في ايران عام ١٩٣١، ثم معاوناً لرئيس الديوان الملكي عام ١٩٣٤، اصبح مديراً للتجارة بوزارة المالية عام ١٩٣٧، عين نائباً لرئيس مجلس ادارة المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٩ ثم وزيراً للمالية عام ١٩٥٠ فوزيراً للأعمار عام ١٩٥٤. للمزيد ينظر: شريف خشن شامخ، عبد الكريم الازري حياته ودوره الاداري والسياسي حتى عام ١٩٤٦، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١؛ عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، ج١، د.ن، لندن، ١٩٨٢ .

(١٠٠) وقدد برر وزير المالية ان قانون الخدمة المدنية خير احد المعاونين اذا بلغ حدا معيناً من الدرجات اما ان يبقى بدون ترفيع او يترك الديوان. للمزيد ينظر: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة التاسعة عشر، في ٩ نيسان ١٩٥٠، ص ٢٧٦ .

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ .

(١٠٢) صدر قانون ضريبة الاملاك رقم (١٧) لسنة ١٩٤٠ في عام ١٩٤٠ ونصت الفقرة (١) من المادة الثانية " تقدر قيمة الضريبة وتجبى بنسبة ١٠% من العائدات السنوية لجميع الاملاك العقارية...". للمزيد ينظر: مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ٢٧١ .

(١٠٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة السابعة والثلاثين، في ٢١ ايار ١٩٥٠، ص ٥٦٠ .

(١٠٤) صدر قانون التعديل الاول لقانون ضريبة الاملاك عام ١٩٤٨ وازدادت ضريبة على المكلفون بنسبة ٢,٥% دعماً للقضية الفلسطينية لمدة سنة واحدة ثم مددت الحكومة هذه الفترة لغاية الاول من تشرين الاول ١٩٥٠ .

(١٠٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة السابعة والثلاثين، في ٢١ ايار ١٩٥٠، ص ٥٦٠؛ جلال كاظم محسن الكفاني، المصدر السابق، ص ٤ .

(١٠٦) عبد المجيد عباس: هو عبد المجيد عباس فليح عبد الحسن الحيدري، ولد في قلعة سكر عام ١٩١٠ واكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم سافر الى بغداد واكمل دراسته في دار المعلمين، اشتغل في سلك التعليم عام ١٩٣٢، وسافر الى بيروت ودرس في الجامعة الامريكية هناك، وحصل على البكالوريوس في السياسة ثم اكمل دراسة الماجستير والدكتوراه، رجع الى العراق عام ١٩٣٩، انتخب نائباً عن لواء العمارة عام ١٩٤٧ ثم عن المنتفك في الدورتين الانتخابيتين الثانية عشر والثالثة عشر، اسهم في تأسيس حزب الاتحاد الدستوري، اصبح وزيراً للأشغال والمواصلات عام ١٩٥٣ ثم وزيراً للزراعة عام ١٩٤٥، توفي عام ١٩٧١ في بغداد. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، ج٣، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ٢٠٠٠، ص ١٨٠؛ علي صالح الكعبي، نواب الوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي، ١٩٢٥-١٩٥٨، ج١، دار الينابيع للطباعة، السويد، ٢٠١١، ص ١٥٢ .

- (١٠٧) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة السابعة والثلاثين، في ٢١ ايار ١٩٥٠، ص ٥٦١ .
- (١٠٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة الثانية والثلاثين، في ١٣ ايار ١٩٥٠، ص ٤٤٠ .
- (١٠٩) محمد صالح بحر العلوم : انتخب نائبا عن لواء كربلاء في الدورة الانتخابية الثانية عشر عام ١٩٤٨: للمزيد ينظر: عبد الرزق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، المصدر السابق، ص ٣١٧ .
- (١١٠) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة الثانية والثلاثين، في ١٣ ايار ١٩٥٠، ص ٤٥٧ .
- (١١١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة السابعة والثلاثين، في ٢١ ايار ١٩٥٠، ص ٥٦٠؛ جلال كاظم محسن الكفاني، المصدر السابق، ص ٤ .